



النشاط السياسي في اقليم برقة بعد الحرب العالمية الثانية

د/ علجية بشير العرفي *

تعتبر الفترة ما بين 1943-1951 مرحلة مهمة في تاريخ ليبيا المعاصر إذ إن بدايتها تمثل نهاية للحرب العالمية الثانية في ليبيا والتي انتهت بهزيمة إيطاليا أمام الحلفاء في يناير 1943 أما نهاية الفترة فهي بداية لمرحلة جديدة في تاريخ البلاد السياسي لها مميزاتها وخصائصها المختلفة عن المرحلة السابقة .

فمرحلة الاستعمار الإيطالي لليبيا التي امتدت ما يقرب من إحدى وثلاثين سنة كان لها تأثيرها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث أدت إلى شبه انهاء للقيادات السياسية المتمثلة آنذاك في القيادات العسكرية فالذين قادوا المقاومة خلال مرحلة الاحتلال الإيطالي إما أنهم هُجروا أو تم القضاء عليهم ، و البعض الآخر احتوته إيطاليا وسار في ركابها مفضلاً المسالمة و الوظائف المرموقة ، وبالتالي لم تعد ليبيا أرضاً خصبة أو مناخاً ملائماً لأي نشاط سياسي حتى لاحت بواذر الحرب العالمية الثانية ، واستغل الليبيون الذين هاجروا خارج البلاد الظروف الدولية للعمل من أجل قضيتهم . وكانت هذه البداية هي الارهاصات الأولى للنشاط السياسي داخل ليبيا عندما انتهت الحرب ودخلها الحلفاء في يناير 1943 .

وهذا البحث يتناول النشاط السياسي في اقليم برقة خلال الفترة المشار إليها على وجه الخصوص وذلك لعدة اعتبارات من بينها:

أولاً: أن هذا الإقليم كان مركزاً للحركة السنوسية منذ أن أسس السيد محمد بن علي السنوسي الزاوية البيضاء بالجبل الأخضر عام 1843م، لتكون بذلك الخطوة الأولى للحركة الإصلاحية التي ظهرت في ليبيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبالرغم من اتصال زعماء هذه الحركة بالبلاد الإسلامية ومعرفتهم بتأثر بعض هذه البلدان بمظاهر الحضارة الأوروبية إلا أنهم شكلوا حاجزاً بين هذه المؤثرات ومركز حركتهم في الدواخل ، فلا يوجد أثرٌ يذكر لاتجاهات المفكرين الذين تدل مبادئهم على اتصالهم ببعض الاتجاهات الأوروبية أمثال ؛ الوزير خير الدين التونسي وجمال الدين الأفغاني ، فبالرغم من أن مبادئ الأفغاني كانت مثار جدل بين زعماء السنوسية إلا أنه لا يوجد لها أثريين أتباعهم (1) .

* أستاذ مشارك - قسم التاريخ - جامعة بنغازي



وبالرغم من استجلاب كثير من المؤلفات من مختلف البلاد الإسلامية وإيداعها في مكتبة الجغبوب وجلوس أساتذة من هذه البلدان للتعليم في الزوايا السنوسية إلا أن ذلك لم يحدث أثراً في أتباع السنوسية ، والدليل على ذلك أن الشعر السنوسي اشتق معانيه واتجاهاته من البيئة التي نشأ فيها والمبادئ التي قامت عليها الحركة السنوسية(2)

ولذلك فأتباع السنوسية كان إيمانهم بالروح القيادية لزعماء الزوايا عميقاً والولاء لهم مطلقاً واتضح ذلك خلال مرحلة الجهاد الليبي ضد الاحتلال الإيطالي ، حيث قاد السنوسيون في برقة المقاومة طوال الفترة الممتدة من 1911 وحتى أواخر 1931 .

وإذا كانت مبادئ السنوسية قد تأصلت في إقليم برقة بشكل عميق فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما مدى إمكانية تقبل الإقليم لأي فكر وافد خاصة وأن التأثير السياسي والثقافي للمهاجرين الذين عادوا من مصر وبلاد الشام إلى برقة كان قوياً ، خاصة أن الذين قادوا الحركة السياسية والأنشطة الثقافية في الإقليم كان أغلبهم من العائدين من ديار الهجرة .

ثانياً : أن الإقليم حظى باهتمام خاص من قبل بريطانيا ؛نتيجة للاتصالات التي تمت بين الأمير إدريس السنوسي والسلطات البريطانية خلال سنوات الحرب والتي تمخضت عن إصدار تصريح من الجانب البريطاني بعدم سماح بريطانيا بعودة برقة مرة أخرى للحكم الإيطالي بعد انتهاء الحرب بشرط المشاركة الفعلية لليبيين في الحرب إلى جانب الحلفاء . ووفقاً لذلك حظيت برقة بقسط وافر من الحرية إذا ما قورنت بغيرها من الأقاليم الليبية .

ثالثاً: أن إعلان استقلال برقة في مطلع يونيو 1949 بمثابة النواة الأولى في تكوين دولة ليبيا الحديثة التي تأسست في هذا الإقليم

وبذلك فالهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على النشاط السياسي والدوافع الحقيقية وراء القائمين به ومدى تأثير هذه الدوافع على القضية الليبية .

فعندما انتهت الحرب دخلت القوات الإنجليزية إقليم برقة الذي اعتبرته بلداً حليفاً لا أرضاً معادية ونقلت الإدارة العسكرية التي كانت قد استولت في القاهرة إلى برقة التي قامت بتقسيمها إلى ثلاث وحدات إدارية هي : درنة ، الجبل الأخضر وبنغازي ويرأس كل قسم موظف بريطاني وتسعة مساعدين من الضباط الإنجليز إضافة إلى ثلاثة موظفين ليبيين يطلق على كل منهم نائب متصرف ويأتي بعد هؤلاء في المنزلة الوظيفية تسعة موظفين يطلق على كل منهم قائم مقام قضاء وسبعة عشر



موظفاً كل منهم مدير ناحية وجميعهم لبييون ، أما واحة الكفرة فقد أوكلت إدارة شؤونها المدنية إلى بعض الضباط الإنجليز (3) .

إضافة إلى ذلك أنشأت الإدارة العسكرية البريطانية في برقة مجلساً بلدياً يمثل الأمة وانتدبت من بين أعضائه هيئة شاركت دائرة المعارف في وضع البرامج الدراسية واختيار المعلمين الأكفاء ، كما أوكلت إلى المجلس المحلي مهمة صيانة وإصلاح المساجد (4).

وبالتالي فقد أدى اختفاء العنصر الإيطالي من برقة إلى فراغ كبير في الكادر الوظيفي تمّ سده بالعناصر المحلية التي سعت إلى الرفع من كفاءتها عن طريق مواصلة التعليم للحصول على شهادات أعلى ، وقد بلغ عدد الموظفين في حكومة برقة عام 1950 ، ألف ومائة وسبعة وستين موظفاً في الوقت الذي احتاج فيه الإقليم إلى ألف وخمسمائة موظف (5).

وبذلك تمكن العنصر المحلي من سد العجز في الكادر الوظيفي بنسبةٍ قاربت على الثماني والسبعين بالمائة خلال مدة لم تتجاوز الثماني سنوات .

وفي أول يونيو 1949 وافقت الحكومة البريطانية على تأليف حكومة وطنية في برقة واعترفت بالأمير إدريس السنوسي رئيساً لهذه الحكومة كما صدر في سبتمبر من العام نفسه دستور خاص ببرقة باعتباره خطوة أولى نحو تأهيلها للحكم الذاتي ، وترتب على ذلك تأسيس حكومة برقة التي أوكلت إليها مهمة تصريف شؤون الإقليم الداخلية . ومنذ 28 أكتوبر 1949 أصبح رئيس الإدارة في برقة يعرف بالمعتمد البريطاني ونقلت السلطات الداخلية من يده إلى الحكومة الجديدة ، أما ما يتعلق بالعلاقات الخارجية كالدفاع والتجارة الخارجية والتصرف في أملاك دولة الاحتلال السابقة والعملة والمهاجرة فقد ظلت تدار من قبل حكومة لندن . وظلت حكومة برقة تدير الإقليم حتى إعلان استقلال ليبيا في 1951 حيث أعلنت دولة ليبيا الاتحادية وأصبح إقليم برقة أحد ولاياتها الثلاث (6) .

وخلال هذا التطور الإداري والسياسي كانت هناك تجاذبات سياسية ظهرت بوضوح في تلك الهيئات التي تزامن تشكيلها مع نهاية الحرب العالمية الثانية في ليبيا ، ففي بنغازي أُعيد تأسيس جمعية عمر المختار في أبريل 1943 التي كانت قد أسست في مصر 1942 كجمعية خيرية لدعم النضال الليبي ، ولم يكن مجلس إدارة الجمعية المكون من بعض الأعيان أمثال خليل الكوافي وسعد الجهاني وعبد الحميد الديباني وحسين كويري وخليل القلال ومحمد الكيخيا عناصر



نشطة في هذه الجمعية وإنما وقع العبء الأكبر على كاهل مجموعة من الشباب المثقف تحت إشراف ثلاثة من الشباب العائدين من مصر وهم علي فلاق ومحمود مخلوف ومهدي المطردي (7)

وبذلك يمكن القول أن اختيار العناصر التقليدية لشغل عضوية مجلس الإدارة ما هو إلا قناع يُخفي وراءه المآرب الحقيقة لهذه الهيئة ، خاصة وأن المؤسسين كانوا على وعي تام بالاتجاه العام للسيد إدريس السنوسي المضاد لأي نشاط سياسي والذي وافق على اعتماد هذه الهيئة على أنها نادٍ ثقافي رياضي انحصرت أهدافه في نشر الثقافة والاهتمام بالرياضة وتوثيق روابط الشباب الليبي عن طريق الجولات واللقاءات الرياضية(8) إلا أن نشاطات هذه الجمعية تجاوزت ذلك وبدأت تخوض في الأمور السياسية ورأى الأمير إدريس السنوسي أن الاتجاه السياسي لجمعية عمر المختار لا يتفق مع اتجاهاته ، ومن الممكن أن يؤثر هذا الاتجاه المضاد علي سياسته التي كان يرسم خططها من مقر إقامته بمصر ، وهو يري أن هؤلاء الشباب يعتقدون آمالاً عريضة علي جامعة الدول العربية التي كانت في أطوارها الأولى وهذا ما يختلف مع ما يراه من أن الدول العربية بما فيها مصر لا زالت ضعيفة وغير قادرة علي حماية نفسها ، بل إن معظمها لا يزال يرزخ تحت الاستعمار ، ومن ذلك يتبين أن مسألة البحث عن حليف قوي كان عاملاً مؤثراً علي اتجاهات ولذا فإنه أمر في 21 نوفمبر 1947 م بحل كافة الهيئات السياسية في برقة بما فيها جمعية عمر المختار ودمجها في المؤتمر الوطني العام بحجة أنها تحدث أوامره الخاصة بالامتناع عن العمل بالسياسة إلا أن أعضاء الجمعية أبدوا رغبتهم في استمرار النشاطات الثقافية والرياضية واشعروا الإدارة البريطانية بذلك فوافقت علي طلبهم في 15 يناير 1948 م (9).

وعندما صدر قانون الجمعيات في يناير 1950 م استبدل اسم الجمعية باسم الجمعية الوطنية طبقاً للمادة عشرين من القانون والتي تفيد بأنه لا يجوز لأي جمعية أن تتخذ لها اسم شخص حيا كان أو ميتاً(10) ، ولذلك تم استبدال اسم جمعية عمر المختار باسم الجمعية الوطنية وانفصلت من الجمعية بشكل رسمي الأقسام الخاصة بالرياضة والثقافة والكشافة وتقدمت بقانونها إلي وزارة داخلية برقة في 11 فبراير 1950 م ، لتسجيلها كهيئة سياسية تديرها لجنة من أبرز النشطاء السياسيين في بنغازي ودرنة وهم : مصطفى بن عامر رئيساً ومحمود مخلوف سكرتيراً ، ومحمد بشير المغيربي أميناً للصندوق بالإضافة إلي عضوية : علي فلاق ، مفتاح بوغرارة ، احمد رفيق المهدي ، فرج القهواجي ، محمد الصابري ، محمد السعداوي ، وعبد الحميد بن حليم (11).



وقد انحصرت مبادئ الجمعية الوطنية في الآتي :-

- العمل علي وحدة ليبيا واستقلالها تحت التاج السنوسي .
- الدفاع عن حقوق الشعب والمحافظة علي كيان الوطن .
- العمل علي نشر الوعي القومي والوطني
- دعم الوحدة العربية وتوطيد مبادئ الإسلام عن طريق التعاون مع الدول العربية والأمم الإسلامية(12) .

وبذلك فقد احتفظت الجمعية الوطنية بمبادئ جمعية عمر المختار إلا ما يخص علاقتها بجامعة الدول العربية حيث اكتنف الغموض البند الرابع فأما يكون المقصود بالتعاون مع الدول العربية ؛ الاتجاه نحو الجامعة العربية دون إثارة سخط الحكومة الوطنية التي تري أن الجامعة العربية ليست أهلاً لزعامة العرب أو إنها تقصد الابتعاد عن الجامعة العربية والاتفاق مع الحكومة الوطنية . ومن خلال تحليل الاحتمالين في إطار السياسة العامة للجمعية الوطنية يتضح أن الجمعية بدت أكثر اعتدالاً حيال تشكيل الجمعية التأسيسية (*) وقراراتها التي اتخذت منها جامعة الدول العربية موقفا معارضا إضافة إلي ذلك أن صحيفة الوطن الناطق شبه الرسمي للجمعية الوطن بدأت تسلك مسلكا يكاد معاديا لجامعة الدول العربية(13) .

وبوجه عام فان الجمعية الوطنية أعطت لنفسها الحق في توجيه الرأي العام للمحافظة علي كيان الوطن ولذا وقفت موقفاً صلباً ، ضد الإجراءات التي اتخذتها حكومة برقة خاصة ما يتعلق منها بتأسيس جيش برقاي تحت رعاية بريطانيا وحجتها في ذلك إن وضع البلاد لا يحتمل إنشاء مثل هذا الجيش لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الأدبية فسياسياً لا يزال وضع البلاد متأرجحاً بين الاستقلال والانتداب وأدبياً فإن هدف هذا الاتجاه هو طمس للهوية القومية والجهاد الوطني وترسيخ لقدم الاستعمار(14) .

إضافة إلي ذلك تقدمت الجمعية الوطنية إلي المجلس الاستشاري(*) ، والي هيئة الأمم المتحدة بمذكرة بينت فيها الوضع الراهن في برقة الذي لا يصلح أن يكون نواة لدولة ليبيا المرتقبة ؛لأنها تري أنه قائم علي قاعدة انفصالية وإدارة أجنبية كما بينت في المذكرة مساوئ الإدارة البريطانية وخططها في سبيل الاحتفاظ ببرقة وطالبت بضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لإيقاف تيار



السياسة البريطانية المندفع في برقة والرامي إلى محاولة السيطرة على الإقليم بشكل غير مباشر حتى يتمكن هذا المجلس من وضع خطط تصلح للتطبيق في أجزاء ليبيا الثلاث في آن واحد (15) .

وبذلك فإن الجمعية الوطنية تكون قد خولت المجلس الاستشاري مسألة اختيار النظام السياسي للدولة الليبية ، وكانت الجمعية الوطنية تعتقد بأن ليبيا ستكون دولة موحدة في شؤونها الداخلية والخارجية ، إلا أنها في ذات الوقت لم تعترض على النظام الاتحادي عندما اقره المجلس الاستشاري. ومن هنا نشأ الخلاف بين المركز العام للجمعية وفرعه في درنة ، الذي ظل متمسكاً بوجهة النظر السياسية للجمعية الرافضة للفيدرالية واعتبارها شكلاً من أشكال الاستعمار ، وهو ما يطابق وجهة نظر الأحزاب في طرابلس ومصر أما المركز العام فقد تخلي عن تمسكه بمبدأ الوحدة الليبية دون قيد أو شرط ، وتمسك بضرورة نقل السلطة من الإدارة العسكرية البريطانية إلى الليبيين بأقصى سرعة ، كما رأي بأن الخلاف حول شرعية الجمعية التأسيسية من شأنه أن يعرقل مسألة الاستقلال واعتبر النظام الفيدرالي خطوة أولى لتحقيق الوحدة الليبية وإقامة حكومة وطنية (16) .

وبذلك فقد اتخذ المركز العام في بنغازي موقفاً أكثر اعتدالاً من فرع الجمعية بدرنة ، ويرجع هذا الموقف إلى تقييم الوضع الراهن في ضوء الظروف التي تمر بها البلاد التي لا زالت تتنازعها تيارات دولية وسياسية متباينة الأهداف ، ولذا فقد تخلي المركز العام للجمعية عن مبادئه كي لا يضع العراقيل التي تعيق التطور الدستوري للبلاد ، وتعرقل مسيرة الاستقلال ، إلا أن هذا التأييد للنظام الفيدرالي لم يكن سوى تأييد ظاهري فقط ، وهو بعيد عن قناعات الجمعية التي تري بأن الشكل الفيدرالي للدولة باهظ التكاليف خاصة لبلد فقير مثل ليبيا ، وقد اجتمع أقطاب الجمعية بأدريان بليت في القنصلية المصرية محاولين إقناعه بالعدول عن تطبيق هذا النظام ، وأن برقة تحبذ الوحدة الليبية الكاملة والقضاء على النفوذ البريطاني والفرنسي في ليبيا (17).

وبذلك يمكن القول إن الجمعية الوطنية كانت متأثرة بالمبادئ القومية المنادية بالوحدة الوطنية للقطر الواحد ليكون لبنة في بناء وحدة قومية ، إلا أنها في الوقت ذاته كانت تدرك أن أي معارضة تثيرها لن تكون برقة تربة صالحة لها طالما أن الأمير إدريس السنوسي على رأس السلطة ، ومن جهة أخرى فإنها كانت تنتظر إليه باعتباره ضرورة سياسية لوحدة البلاد وعليها فقط الحيلولة دون وقوعه تحت أي تأثير من شأنه أن يجبره على إقامة نظام سياسي بعيداً عن المد القومي العربي ولا يتيح مجالاً لآراء القوى السياسية المحلية .



ونتيجة لاستمرار الجمعية في مهاجمتها للإدارة البريطانية والحكومة الوطنية ، هوجم مقرها في يوليو 1951 علي إثر مظاهرة احتجاج قام بها العامة نتيجة إهمال في المستشفى واتهمت الحكومة الجمعية الوطنية بالتحريض علي هذه المظاهرة ، فصدر رئيس وزرائها محمد الساقزلي في 23 من يوليو 1951 قراراً بحل الجمعية الوطنية والتنظيمات المتعلقة بها كالكشفاف والنادي الأهلي وصحيفة الوطن (18).

إلا أنه يجب التنويه إلي أن هذه المظاهرات ليست دلالة علي الوعي بأهداف الجمعية الوطنية ، بل إنها مجرد صدي للارتياح النفسي الذي ساد الوسط الليبي لما تبديه الجمعية الوطنية من معارضة للإدارة البريطانية والحكومة الوطنية ، خاصة في الأمور المتعلقة بشكل مباشر بحياة المواطن اليومية ، ومع أن الجمعية حاولت استغلال هذا التأثير لتوسيع دائرة نفوذها علي حساب النفوذ السنوسي في المدن والمناطق الريفية مستغلة في ذلك روح المعارضة للحكومة . إلا أن هذا التأثير كان محدوداً ولم يستطع الصمود أمام تأثير النفوذ السنوسي المعتمد علي الولاء القبلي ، وبذلك يمكن القول بأنه ليس كل من أيد الجمعية كان مدركاً لمبادئها ، بل إن تأثيرها كان محدوداً حتى علي أولئك الذين يُعدون عناصر بارزة فيها ؛ فالقناعات السياسية لم تستطع أن تنتزع هؤلاء من ولائهم القبلي رغم تأرجح روح الوطنية فيهم ، وقد اتضح ذلك في انتخابات مجلس النواب البرقاوي في يونيو 1950 ، التي اعتمد فيها عضوا الجمعية علي زواوة وعبد الحميد نجم علي تأييد قبيلتهما ، ولم يخوضا المعركة الانتخابية علي أساس أنهما أعضاء في الجمعية الوطنية ، ولذا فاز هذان المرشحان في حين أخفق أحمد رفيق المهدي الذي اعتمد علي نفوذ الجمعية الوطنية في هذه الانتخابات (19) . أضف إلي ذلك أن فرع الجمعية بدرنة لم يضمن تأييد أكثر القبائل تزمراً من الإدارة البريطانية والحكومة البرقاوية ، وهي قبيلة العبيدات التي كان شيخها علي باشا العبيدي أول رئيس للجمعية ، فقد رفع مشايخ هذه القبيلة ورؤساء بيوتها مذكرة إلي أدريان بليت تضمنت ترحيبهم بقرار هيئة الأمم المتحدة القاضي باستقلال ليبيا ، كما بينت المذكرة وجهة نظر هذه القبيلة فيما يتعلق بالوحدة الليبية ، التي رأت أن تكون علي أساس اتحادي بتكوين إدارتين أو أكثر تحت التاج السنوسي (20). وبذلك فقد طالبت هذه القبيلة بالفيدرالية التي رفضتها الجمعية الوطنية بدرنة واستنكرت ما قامت به الجمعية من مظاهرات في 4 يونيو 1950 عند زيارة المجلس الاستشاري لمدينة درنة (21) ، وليس غريباً أن تحذو بقية القبائل حذوها خاصة وأنها أكثر القبائل المحيطة بدرنة عدداً وأوسعاً نفوذاً ، ولذا فقد وقفت معظم القبائل موقفاً سلبيّاً حيال القرار القاضي بحل الجمعية والمؤسسات المتصلة بها ، حيث وردت عدة رسائل من رؤساء



هذه القبائل تؤيد هذه الخطوة وتعتبرها من القرارات الحكيمة التي اتخذتها الحكومة من أجل حفظ الأمن العام والقضاء علي الفتن والقلق(22).

هذا ما يتعلق باتجاهات جمعية عمر المختار أو الجمعية الوطنية أما رابطة الشباب الليبي الإسلامية التي انشقت عن جماعة عمر المختار عام 1945 ، نتيجة للخلاف الذي حدث بين أعضاء الجمعية بسبب اختلاف وجهات النظر حول الموقف الذي يجب أن يُتَّخَذ من بريطانيا . حيث إن جماعة عمر المختار كانت ترى أن بريطانيا تخاذلت في منح البلاد الاستقلال ، وبالتالي يجب أن يُتَّخَذ منها موقف يجبرها على تحديد موقفها من ليبيا ؛ بينما اتخذ البعض الآخر موقفاً معتدلاً حيال الإدارة البريطانية بحجة أن وضع البلاد لا يزال متأرجحاً ، خاصة وأنها في مراحل البناء الأولى ، لذلك فإن ظروفها لا تسمح لها بالوقوف من بريطانيا موقفاً معادياً . ولذا فقد رأي مؤيدو السياسة البريطانية ضرورة تكوين هيئة منفصلة أطلق عليها اسم (رابطة الشباب الليبي الإسلامي) تولي رئاستها في البداية منير البعباع وعُين سعد الجهاني سكرتيراً عاماً لها (23) . وفي يوليو 1945 ، انضمت إلي الرابطة نقابة العمال التي تكونت في ذات الشهر وأسست نادياً عُرف باسم نادي اتحاد العمال (24) . وبذلك فإن الرابطة ضمت فئة العمال التي كانت تمثل معظم سكان المدينة العاملين كما شملت بعض الضباط السابقين في الجيش الليبي الذي تأسس 1940 بمصر وتم تسريحهم في عام 1943 ، إلي جانب مجموعة من الشباب المنتمين للقطاعات الأخرى(25) .

وقد عملت الرابطة بوصفها منافساً لجمعية عمر المختار ، فأصدرت صحيفة الاستقلال التي رأس تحريرها عوض زاقوب ثم عبد ربه الغنای ، كما نظمت دروساً في اللغة العربية ، وعرضاً لبعض المسرحيات الهادفة وأعطيت فرصة الحضور لكل من يرغب في ذلك دون تحديد للأعمار أو المستويات (26) . وفي 14 يوليو انفصل عن جمعية عمر المختار مجموعة من الرياضيين المنتسبين إليها وانضموا إلي رابطة الشباب ليؤسسوا قسماً رياضياً برئاسة محمد السنوسي البيجو(27) .

وبذلك فقد جمعت هذه الهيئة بين النشاطات التعليمية والأدبية والترفيهية ، إلا أن هذا العمل كان ينقصه الترتيب والنظام كما كانت الخلافات الداخلية بين أعضائها سبباً في اضطراب هذا النشاط ، ونتيجة لذلك فقد تقلص نشاط نادي العمال التابع للرابطة منذ عام 1948 وانحصر في دفع العمال للالتحاق بمدرسة العمال مساهمة منه في محو الأمية . كما طالب المحاربون القدامى في العام نفسه بالسماح لهم بإنشاء نادٍ يكون مركزه المرج ، بغرض تدوين الوقائع وتخليد أبطال الحرب الشهداء منهم والأحياء (28) . وعندما استقلت برقة في يونيو 1949 عادت الرابطة إلى ممارسة نشاطها



السياسي وأبدت تأييدها لحكومة برقة (29) فتقدمت بمذكرة إلي المجلس الاستشاري في 30 مايو 1950 حملتها مطالبها المتمثلة في :-

- وحدة ليبيا بحدودها الطبيعية علي أساس اتحادي ، ويكون هذا الاتحاد وراثياً تحت التاج السنوسي .
- الإصرار علي إعلان ليبيا المتحدة والمستقلة استقلالاً تاماً قبل مطلع عام 1952 .
- المطالبة بتعويض برقة عما أصابها نتيجة للعمليات الحربية التي جرت على أرضها (30).

والجدير بالذكر أن رابطة الشباب بدرنة التي سبق وأن انضمت إلي فرع جمعية عمر المختار تقدمت بمذكرة تكاد تكون طبق الأصل من مذكرة رابطة الشباب بنغازي ، وهي تحمل توقيع رئيسها آنذاك محمد بن فايد وتوقيع سكرتيرها فوزي بدر ، إلي جانب خمسة وسبعين توقيعاً آخر (31) ، مما يدل علي أنها تبنت نفس أهداف رابطة شباب بنغازي .

ولم تستمر رابطة الشباب بدرنة في ارتباطها بفرع الجمعية الوطنية بدرنة بل أنها أصبحت منافساً له . واتضح ذلك من خلال وصف سكرتير الرابطة للاحتفال الذي أقامه فرع جمعية عمر المختار بدرنة احتفاءً بأعضاء الوفد البرقاوي بعد عودتهم من ليكسكيس حاملين قرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا في ديسمبر 1949 ، حيث جاء في هذا الوصف :

"... أقامت الجمعية احتفالاً كبيراً دعت إليه أكثر سكان هذه المدينة إلا المغضوب عليهم والضالين في نظرهم وبديهي جداً كوننا في طليعة هؤلاء ... والشيء الذي يؤسف له هو أن أولئك الخطباء بصورة عامة قد استغلوا هذه المناسبة ووجود الجمهور استغلالاً سيئاً وفظيعاً ، فلم يقيموا الحفلات من أجل الوفد فحسب وإنما أقاموها ليتكمنوا من الطعن في الحكومة علي رؤوس الأشهاد وفي من خلق الحكومة بصورة غير مباشرة" (32)

ومن هذا المنطلق يتضح أن رابطة الشباب ، سواء بإعلانها عن مبادئها التي احتوتها المذكرة التي تقدمت بها إلي المجلس الاستشاري للبيبا ، أو موقفها من النشاطات السياسية لجمعية عمر المختار ، أنها كانت متأثرة إلي حد كبير بالتيار السياسي الذي تبنته الجبهة الوطنية والمؤتمر الوطني في إقليم برقة ، والذي يسير وفق مخططات الأمير إدريس السنوسي ، والمتمثل في وحدة التراب الليبي والتمسك بالإمارة والتحالف مع بريطانيا . وفي يونيو 1946 تألفت النواة الأولى للجبهة الوطنية البرقاوية ، علي إثر تأجيل مؤتمر وزراء الخارجية البحث في قضية ليبيا (33)، وعودة الأمير إدريس السنوسي المفاجئة إلي مصر بعد أن قرر الاستقرار في برقة ، حيث أثارت هذه الأحداث



الريبة والشك لدى زعماء قبائل السعادي (34) ، الذين اجتمعوا وقرروا انتخاب هيئة سُميت لجنة الدفاع عن برقة ، حددت مطالبها في ثلاث نقاط رئيسية هي :

- الاعتراف بالاستقلال وتأسيس حكومة دستورية .
- الاعتراف بالإمارة السنوسية برئاسة الأمير محمد إدريس السنوسي .
- تسليم الإدارة فوراً لأهل البلاد .

وفي 9 أغسطس 1946 ، أقر الأمير إدريس السنوسي هذه الهيئة بعد أن وسع نطاقها لتشمل أعضاء من قبائل المرابطين(35) ، وجماعة من المدن حتى وصل عدد أعضائها إلى خمسة وسبعين عضواً ، وأطلق عليها اسم الجبهة الوطنية (36).

وفي 31 أغسطس من السنة نفسها أُنْتُخِبَ الرضا السنوسي رئيساً لهذه الهيئة . كما تقرر في الاجتماع الذي عقدته الجبهة في 17 سبتمبر 1946 ، سحب العضوية من أي عضو من أعضاء الجبهة إذا ثبت بأي هيئة سياسية خارج البلاد ، كما ألزم الأعضاء بتقديم تقارير وافية لرئيس الجمعية عن الشكاوي التي تقدم إليهم من أهالي دوائهم ومناطقهم للنظر فيها ، وتقرر أيضاً مطالبة رئيس الجبهة رئيس الإدارة البريطانية في البلاد بالنظر في أوضاع البلاد خاصة ما يتعلق منها بالبطالة وأثرها على الشعب(37)

وبذلك يمكن القول إن الجبهة نشأت علي أنها تكتل وطني يهدف إلي مصلحة الوطن شأنها شأن الهيئات السياسية، خاصة وأن كراهية الإدارة العسكرية البريطانية بدت أكثر وضوحاً ، وبدأ قسم كبير من الليبيين يشك في نوايا بريطانيا حيال القضية الليبية . فالشعب الليبي كان قد بني مطالبه علي أساس أن إيطاليا قد تخلت عن كامل مطالبها في ليبيا بموجب معاهدة الصلح التي عقدتها مع الدول الكبرى في باريس في 10 فبراير 1947 . وكانت تركيا قبل ذلك قد تخلت بدورها عن ليبيا بموجب معاهدة أوشي- لوزان في 18 أكتوبر 1912 ، وطبقاً لهذه الرؤية فإن الليبيين كانوا يعتبرون بقاء بريطانيا لا مبرر له بعد عقد معاهدة الصلح(38) . إلا أن الأمير إدريس السنوسي عمل علي احتواء هذه الهيئة عن طريق توسيع دائرتها لتضم أكبر عدد من أنصاره ، وفي الوقت ذاته اعترف بها وأيدها إلا أنه حذر علي أعضائها الاتصال بأي هيئة سياسية خارج البلاد ، ويرجع هذا التصرف لإدراكه خطورة هذه الهيئة ، خاصة وأنها تمثل معظم سكان برقة ،



ولذا فقد فرض حصاره عليها كي لا يفلت زمام الأمور من يده ، وفي الوقت نفسه بات يسعى للحصول علي الاستقلال بما يتفق والظروف الراهنة داخل البلاد وخارجها .

وقد سحب الإعلان عن تأسيس هذه الهيئة الاتجاه نحو استقلال برقة ووضع شروط للوحدة مع إقليم طرابلس، حيث أكد عمر منصور الكيخيا ، وهو أحد أقطاب الجبهة الوطنية في 9 أغسطس 1946 ، عن رغبة برقة في الاستقلال أسوة بالدول الصغيرة التي ساهمت مع بريطانيا وحلفائها في الحرب ، كآلبانيا ولوكسمبورج والحبشة وعدم مساس وحدة الأقاليم الليبية بأي حال من الأحوال بالعود المعطاة لبرقة بعدم عودة الايطاليين إليها باعتبارها حليفةً لبريطانيا في الحرب(39) .

وبذلك اشترطت الجبهة للوحدة الوطنية شروطاً تمثلت في الاستقلال التام والوحدة تحت التاج السنوسي وهي في ذلك متأثرة بذلك التيار التقليدي الذي دعمته بريطانيا لتحقيق مصالحها في برقة ، وبما أن زعماء طرابلس رفضوا تلك الشروط فإنها استمرت في التمسك بها والسير في سياستها المستقلة عن بقية الأقاليم الليبية ، ومن مظاهر ذلك إنها سارعت بإرسال برقية إلي الأمير محمد إدريس السنوسي وطالبته بإرسالها إلي مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى الذي عقد في مارس 1947 ، بخصوص إرسال لجنة رباعية للاطلاع علي رغبات السكان ، ومما جاء في هذه المذكرة :

"الشعب البرقاوي الذي حارب في صفوفكم في سنة 1940 ، جيشا وشعبا وضحي بمدنه وأرواح أبنائه وثروته في نصرة الحلفاء ..ولايزال تحت حكم حكومة عسكرية مؤقتة قاهرة ،محروما من كل حقوقه السياسية والإدارية والاقتصادية ، وقد نفذ صبره من هذه الحالات الشاذة التي مست بكرامته ، لذلك يطالبكم باسم العدل والشرف بتنفيذ عهودكم لنيل استقلاليته وحرية وتشكيل حكومته الوطنية تحت إدارة أميره محمد إدريس السنوسي . ويعتبر نفسه حرا طليقا من كل قيد استعماري بعد توقيع ايطاليا معاهدة الصلح وتنازلها عن الوطن "(40)

وعند إمعان النظر في هذه المذكرة يتضح الآتي :-

- ثقة الجبهة بالسيد إدريس السنوسي وتفويضها له ، حيث لم توجه برقيتها مباشرة إلي مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى ، بل أوكلت إليه هذا الأمر مما يدعم القول بتأثرها بالاتجاه التقليدي .



- إن هذه البرقية حملت في طياتها إصرار الجبهة الوطنية على الحصول على استقلال البلاد وتأكيدا على أن البلاد أصبحت حرة منذ تنازل إيطاليا عن مستعمراتها في إفريقيا بتوقيعها لمعاهدة الصلح وهي بذلك تُصر على هذا الاستقلال مهما كانت النتائج التي ستتوصل إليها اللجنة الرباعية .

وقد استمرت هذه الهيئة في عملها حتى أُلغيت في ديسمبر 1947 ، بقرار الأمير إدريس القاضي بحل كافة الهيئات السياسية في برقة ودمجها في المؤتمر الوطني العام .

فنتيجة لاختلاف وجهات النظر بين الهيئات السياسية في برقة قام السيد إدريس السنوسي بعد عودته من مصر بحل كافة هذه الهيئات ودمجها في هيئة واحدة هي المؤتمر الوطني العام الذي ضم شيوخ القبائل ومندوبين عن المدن والقرى ، وقد عقد هذا المؤتمر أولى جلساته في 10 يناير 1948 ، وانتخبت هيئة أنيطت بها أعمال المؤتمر الإدارية (41) .

وفي 11 يناير 1948 ، درس المؤتمر الحالة الراهنة للبلاد من مختلف وجوها وفوض لجنة خاصة لدراسة التفاصيل الخاصة بالوضع الحالي خاصة ما يتعلق بمسائل الإمارة والوحدة والاستقلال (42) .

وكانت نتيجة أعمال هذه اللجنة التوصل إلى عدة نقاط أهمها :-

التأكيد على إمارة السيد إدريس السنوسي الوراثة في بيته .

- وجوب التمسك بوحدة ليبيا علي أساس تكوين إدارتين ، إحداها في برقة والأخرى في طرابلس علي أساس اتحادي للحيلولة دون رجوع إيطاليا إلي برقة بأي طريقة مهما كانت الأوضاع المقبلة .

- إعلان استقلال البلاد الليبية قبل قدوم لجنة التحقيق مهما كانت الأحوال والظروف الدولية ، لأن الشعب لا يريد أن يلقي بثمرة جهده إلي خطر المطامع الدولية والمساومات السياسية ، عند طرح قضية البلاد على بساط البحث . (43)

وعلي أساس هذه النتائج رفع المؤتمر مذكرة إلي الأمير إدريس بين فيها أن البلاد تعتبر نفسها مستقلة منذ عقد مؤتمر الصلح ، وعلي الدول الأربع الكبرى الاعتراف بهذا الاستقلال وتسليم الإدارة إلي العناصر الوطنية ، كما طالب المؤتمر الدول العربية بمساعدة ليبيا والتأكيد علي المطالب السابقة (44) ، كما قام المؤتمر بإبلاغ خلاصة قراراته إلي جميع الأحزاب والهيئات السياسية في طرابلس وفزان ، طالبا منها ضم جهودها إلي جهوده في السعي لتحقيق الاستقلال والمحافظة



عليه كما وضع المؤتمر لهذه الأحزاب أن البلاد يجب أن تحكمها حكومة وطنية دستورية تستمد سلطتها من الشعب ، والمؤتمر علي استعداد للترحيب بكل اقتراح يفيد القضية الوطنية (45) ، وكان المؤتمر يأمل أن يأتي الرد من هذه الأحزاب قبل قدوم لجنة التحقيق الرباعية ، إلا أنه لم يتلق أي رد ، ولذا تقدم بمذكرة إلي بريطانيا التي بدأت ثقته بها تتزعزع ، خاصة وأن السيد إدريس لم يعطيهم صورة واضحة عما يدور بينه وبين الساسة الانجليز من مباحثات حول مستقبل البلاد ، ولذا فمعظم أعضاء المؤتمر لم يكونوا راضين عن هذا التحفظ من جانب السنوسي حيث كانوا يطمحون إلي المشاركة في هذه المباحثات ، خاصة وأن هيئاتهم هي الهيئة السياسية الوحيدة المتمثلة للشعب الليبي في برقة .

ورغم ما يؤخذ علي هذه الهيئة من اتجاهات انفصالية ، إلا أنها في الوقت عينه كانت لها مواقف جليلة حيال القضية الليبية تمثلت في السيطرة علي الموقف السياسي في برقة وقد أدي ذلك إلي سهولة توحيد الشعب الليبي في إقليم برقة أمام لجنة التحقيق الرباعية ، فقد كان هناك توافق بين مذكرة المؤتمر التي قدمها إلي لجنة التحقيق ، و آراء زعماء القبائل وفي الوقت نفسه لم يكن هناك اختلاف كبير بين وجهات نظر المؤتمر وفرع جمعية عمر المختار بدرنة التي ضمنت مذكرتها ضرورة المناداة بالسيد إدريس السنوسي ملكا علي ليبيا كشرط أساسي للوحدة .

إضافة إلي ذلك أصبح من السهل تعيين وفد للدفاع عن القضية الوطنية في الأمم المتحدة، فمع أن الأمير إدريس طالب المؤتمر بتعيين وفد يمثل البلاد لدي الجمعية العمومية لهيأة الأمم المتحدة بعد التغييرات التي طرأت علي الموقف السياسي في الأمم المتحدة ، وعين المؤتمر كل من عمر بك شنيب ، علي بك جعودة وعبد الحميد العبار ، إلا انه في اللحظة الأخيرة أصدر السيد إدريس السنوسي أمراً بتكوين الوفد من : عمر بك شنيب ، خليل بك القلال وعبد الرازق شقوف (46) . وبالرغم أن أعضاء الوفد لم يكونوا جميعا أعضاء في المؤتمر الوطني الذي يفترض أن يكون ممثلا للشعب الليبي في برقة ، إلا أن تشكيل الوفد لم يواجه أي معارضة تذكر من جانب المؤتمر و ظهر إقليم برقة بمظهر موحد ولم يبرز فيه ذلك الخلاف الناجم عن اختلاف وجهات النظر السياسية كما حدث في إقليم طرابلس حيث أرسل وفدان أحدهما يمثل المؤتمر الوطني والثاني ممثلا لحزب الاستقلال(47) ...



وبذلك فإن الدور الذي قام به المؤتمر الوطني العام يكمن في الهدف من تأسيسه وهو لم شتات الآراء المتناثرة ، التي لا تسيرها الاتجاهات السياسية وحدها ، بل تلعب الاعتبارات القبلية الدور الأكبر فيها ، وبذلك فقد استغل الأمير إدريس السنوسي ثقله الروحي والسياسي علي القبائل ليتمكن من السيطرة عليها كي لا تتسبب في حدوث انشقاقات داخلية .

وقد استمر المؤتمر الوطني العام يمارس أعماله حتى أوائل مارس 1950 ، حيث أعلن السيد إدريس السنوسي حله ليتولى مهامه المجلس النواب البرقاوي ، وكان هذا الإجراء نتيجة للنزاع الذي حدث داخل المؤتمر (*) . ذلك أن رئيس وزراء برقة عمر منصور الكيخيا عين الصديق الرضا السنوسي النائب الأول لرئيس المؤتمر الوطني مديراً عاماً لشؤون القبائل بعد فصلها عن إدارة الشؤون المدنية التي عهد بها إلى أبي القاسم السنوسي النائب الثاني للرئيس ، واعتبر أبو القاسم أن هذا الإجراء يحد من نفوذه ، ولذا قاد حملة معارضة لسياسة عمر منصور ، مما جعل الأخير يقترح علي الأمير إدريس حل المؤتمر وقد أُجيب لهذا الطلب وفي الوقت ذاته طلب الأمير إدريس السنوسي من عمر منصور تقديم استقالته بعد أسبوع لأن حكومته فقدت ثقة الشعب (49).

وبذلك فقد أثرت الحزازات والمطامع الشخصية علي مسيرة هذه الهيئة ، وأعطت السيد إدريس السنوسي مبرراً لحلها ، خاصة وأن دواعي وجودها قد زالت ، حيث لم يعد هناك خطر يشكله زعماء القبائل بعد صدور قرار الأمم المتحدة في 21 نوفمبر 1949 بالاعتراف باستقلال ليبيا ، ورغم إن قرار الاستقلال أوحى للجميع بأن كيان برقة سيتعرض حتماً لتغير جذري ، إلا أن الحكومة البرقاوية مضت في سعيها لتكوين مجلس النواب البرقاوي وأصدرت في 21 أبريل 1950 قانون الانتخاب ، وفي 5 يونيو أجريت الانتخابات التي اتضح من نتائجها تمثيل الجمعية الوطنية (عمر المختار سابقاً) بعشرة مقاعد فقط من أصل ستين مقعداً وبذلك فإن الأغلبية كانت إلي جانب الحكومة ، ولذا فقد حمل البرلمان بذور ضعفه منذ البداية ، ذلك أن الجمعية الوطنية شعرت بأن الترتيبات التي اتخذت لافتتاح البرلمان كان المقصود منها إضعاف نفوذها الذي يقتصر علي المنطقتين الحضريتين في بنغازي ودرنة (*) ، ولذا شن ممثل الجمعية الوطنية حملة معارضة ضد الحكومة وتمكن من هزيمتها في كثير من القضايا أهمها مسألة التجارة مع إسرائيل . وأمام الصدى الذي أحدثته الجمعية عمد رئيس الوزراء محمد الساقزلي إلي إيقاف الجلسة في أبريل 1951 تم تأجيل البرلمان إلي أجل غير مسمى (50) ، وإذا كان هذا البرلمان لم يستمر طويلاً حيث لم تكمل مدته تكمل السنة ، إلا أن ظروف ونتائج انتخاباته وما جرت فيه من مناقشات حادة أدت إلي تعطيله ، تعطي مؤشراً علي كثير من الأمور من بينها :



- إن الانتخابات دلت بشكل قاطع علي أن نفوذ الجمعية الوطنية مقتصر علي المناطق الحضرية فقط خاصة في مدينتي بنغازي ودرنة .

- حرص الحكومة البرقاوية علي ترسيخ النظام القبلي ، لأن نفوذها مستمد منه ولذا فقد ارتبط وجودها بوجود هذا النظام .

- وجود اتجاهين سياسيين متضادين تمثل الأول في الجمعية الوطنية والثاني في سياسة وأهداف الحكومة البرقاوية ، وكان كل من هذين الاتجاهين قد تبنى سياسة تختلف عن الاتجاه الآخر وهذا ما اتضح من حل الحكومة الوطنية لمركز الجمعية الوطنية في يوليو 1951.

ومن الطرح السابق يتضح أن الاتجاهات السياسية في إقليم برقة انحصرت في تيارين :

- تيار تقليدي متمسك باستقلال البلاد ووحدتها ويشترط لهذه الوحدة الإمارة السنوسية الوراثية في بيت الأمير إدريس السنوسي ذي التأثير علي مجتمع برقة القبلي ، ولذا فقد أيد هذا الاتجاه الساسة القدامى وزعماء القبائل ، واتضح تأثير هذا الاتجاه في السياسة التي اتبعتها معظم الهيئات السياسية في برقة ، خاصة الجبهة الوطنية والمؤتمر الوطني العام .

• تيار آخر مستجد يميل إلى البعد عن التيار القبلي و يطالب باستقلال البلاد ووحدتها تحت التاج السنوسي مرحلياً، وانضمامها إلي جامعة الدول العربية ، و إن لم يكن مقتنعا بالإمارة السنوسية إلا أنه يدرك بأن أي معارضة لها عديمة الجدوى في إقليم برقة الواقع تحت التأثير المباشر للنفوذ السنوسي ، ولذا فقد اتخذ أنصار هذا التيار موقفاً معتدلاً حاولوا من خلاله التوفيق بين زعامة الإمارة السنوسية ومسيرة المبادئ القومية علي أساس أن الإمارة أمرٌ تقتضيه ظروف المرحلة ، وكانت جمعية عمر المختار مظهراً من مظاهر التأثير بهذا الاتجاه .



هوامش البحث :

- 1- طه الحاجري ،الحياة الأدبية في ليبيا ، معهد الدراسات العربية (القاهرة، 1962) ،ص 28-29.
- 2- المرجع نفسه ،ص 62.
- 3- محمود الشنيطي، قضية ليبيا ،مكتبة النهضة المصرية ،(القاهرة، 1951)، ص 182-183 .
- 4-أسمهان ميلود معاطي، الإدارة العسكرية البريطانية في ليبيا وأثرها على المجتمع المحلي 1943-1951 ،رسالة ماجستير ،جامعة السابع من أبريل ،(الزاوية- 1988) ص 32 .
- 5- جون لندبرج ،تقدير عام للاقتصاد الليبي ،بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، 30 يونيو 1951، ص 19.
- 6- نقولا زيادة ، برقة الدولة العربية الثامنة ،دار العلم للملايين ،(بيروت-1950)، 140-141.
- 7- محمد بشير المغيربي ، وثائق جمعية عمر المختار ، ط 1 ، دار الهلال ، (القاهرة ، 1993 م) ، ص 9 .
- 8- المرجع نفسه ، ص 357 – 362.
- 9- وثائق دار الكتب الوطنية – بنغازي رسالة من رئيس جمعية عمر المختار إلي ادريس السنوسي بشأن منع جمعية عمر المختار من العمل بالسياسة واستمرار نشاطاتها الثقافية والرياضية ، 15 يناير 1948 م ، وثيقة غير مصنفة
- 10- وثائق دار الكتب الوطنية ، قانون الجمعيات ، 10 يناير 1950 م ، وثيقة غير مصنفة ...
- 11- وثائق دار الكتب الوطنية بنغازي ، مذكرة دي كاندول عن الجمعية الوطنية البرقاوية 27 أكتوبر 1951 ، ت . عبد المولي دغمان ، وثيقة غير مصنفة -
- 12- محمد بشير المغيربي ، المرجع السابق ، ص 178
- * الجمعية التأسيسية هيئة تكونت من ستين عضوا بواقع 20 لكل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاث ومهمتها العمل علي تأليف حكومة وطنية ليبية مؤقتة تتولي أعباء الإدارة والحكم ووضع الدستور للبلاد قبل اليوم الأول من ابريل 1951 م .
- 13- مجيد خدوري ليبيا الحديثة- دراسة في تطورها السياسي، ت .نقولا زيادة ، دار الثقافة (بيروت 1966) ، ص 257
- 14- الوطن ، ع 219 ، (بنغازي 14 مارس 1950) ...
- * المجلس الاستشاري لجنة تحضيرية أقرتها هيئة الأمم المتحدة بناءً على طلب الوفد الأمريكي ومهمته العمل على وضع الدستور بمعاونة أهل ليبيا ، وتكون هذا المجلس من مندوبين عن كل من : باكستان – مصر – بريطانيا – فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى جانب ممثلي الأقاليم الليبية الثلاثة وممثل الأقلييات .



- 15- محمد بشير المغربي , المرجع السابق ص 194 - 196 .
- 16- وثائق دار الكتب الوطنية - بنغازي , مذكرة دى كاندول عن الجمعية الوطنية البرقاوية , ص 14.
- 17- المصدر نفسه , ص 15 .
- 18- المصدر نفسه , ص 7 - 8 .
- 19- محمد بشير المغربي , المرجع السابق , ص 188 .
- 20- وثائق دار الكتب الوطنية - بنغازي , الملحق رقم (5) للمذكرة الخاصة بزيارة أعضاء المجلس الاستشاري لبرقة , 24 مايو 1950 , وثيقة غير مصنفة .
- 21- وثائق دار الكتب الوطنية - بنغازي , الملحق رقم (6) للمذكرة الخاصة بزيارة أعضاء المجلس الاستشاري لبرقة , 6 يونيو 1950 , وثيقة غير مصنفة .
- 22- وثائق دار الكتب الوطنية - بنغازي , مجموعة رسائل من نواب ومستشاري وعمد ومشايخ واعيان القبائل إلى ادريس السنوسي تؤيد قرار حل الجمعية , 17 يوليو 1950 وثيقة غير مصنفة .
- 23- يوسف زيو , مقابلة شفوية (بنغازي , 25 ديسمبر 1999) .
- 24- وثائق دار الكتب الوطنية - بنغازي , رسالة من سكرتير نادي اتحاد العمال التابع لرابطة الشباب الليبي الإسلامية إلى محمد ادريس السنوسي , بشأن حالة العمال في بنغازي , 14 ديسمبر 1947 وثيقة غير مصنفة .
- 25 - وثائق دار الكتب الوطنية , مذكرة حول زيارة برقة التي قام بها أعضاء مجلس الأمم المتحدة لليبيا ما بين 26 مايو - 9 يونيو 1950 , وثيقة غير مصنفة .
- 26- يوسف زيو , مقابلة شفوية .
- 27- وثائق دار الكتب الوطنية - بنغازي , رسالة من محمد السنوسي البيجو الى ادريس السنوسي بشأن الموافقة على تعيينه ممثلاً للرياضيين ببرقة , 13 ديسمبر 1947 , وثيقة غير مصنفة .
- 28- وثائق دار الكتب الوطنية - بنغازي , طلب مقدم من جماعة المحاربين القدماء بشأن منحهم الرخصة بفتح نادٍ لهم , 19 فبراير 1948 , وثيقة غير مصنفة .
- 29- سالمة عبدالعال الجاضرة , الجماعات السياسية الليبية , 1943 - 1951 , رسالة ماجستير , جامعة قاريونس (بنغازي 1983) .
- 30- وثائق دار الكتب الوطنية - بنغازي , ملحق رقم (2) للمذكرة الخاصة بزيارة أعضاء المجلس الاستشاري لبرقة , بنغازي 30 مايو 1950 , وثيقة غير مصنفة .
- 31- وثائق دار الكتب الوطنية - بنغازي , ملحق رقم (4) للمذكرة الخاصة بزيارة أعضاء المجلس الاستشاري لبرقة , درنة , د. ت , وثيقة غير مصنفة .



- 32- وثيقة خاصة رسالة من سكرتير رابطة الشباب بدرنة إلى نائب رئيس المؤتمر الوطني العام , 26 ديسمبر 1949 .
- 33- بخصوص ذلك راجع , صلاح العقاد ليبيا المعاصرة , معهد البحوث و الدراسات العربية (القاهرة , 1967) ص . 64 وما بعدها .
- 34- بخصوص قبائل السعادي راجع , هنريكو دي اغسطيني , سكان ليبيا , ت . خليفة التلتيسي , ج . 2 , الدار العربية للكتاب (طرابلس - تونس 1990) , ص . 32 وما بعدها , وكذلك هنريكو دي اغسطيني , سكان برقة , ت . ابراهيم أحمد المهدي , ط . 1 , جامعة قاربيونس (بنغازي 1998) ص . 56 وما بعدها .
- 35- بخصوص قبائل المرابطين , راجع , المرجع السابق , ص 68 وما بعدها .
- 36- نقولا زيادة , برقة الدولة العربية الثامنة , دار العلم للملايين (بيروت , 1950) ص 129 .
- 37- سالمة عبدالعال الجاضرة , المرجع السابق , ص , 44 - 45 .
- 38- نيكولاي ابروشين , تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر وحتى 1969 , ت . عماد حاتم , مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية , (طرابلس 1988) ص . 264-265 .
- 39- سالمة عبدالعال الجاضرة , المرجع السابق , ص 75 . وكذلك ; عبد المولى الحرير , محاضر جلسات المؤتمر الوطني البرقاوي في بنغازي , المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية , طرابلس 2013 , ص . 168 .
- 40- المرجع نفسه , ص 81 .
- 41- وثيقة خاصة , محضر جلسة المؤتمر الوطني العام , بنغازي , 10 يناير 1948 .
- 42- وثيقة خاصة , محضر جلسة المؤتمر الوطني العام , بنغازي , 11 يناير 1948 .
- 43- وثيقة خاصة , محضر جلسة المؤتمر الوطني العام , بنغازي , 12 يناير 1948 .
- 44- وثيقة خاصة , مذكرة المؤتمر الوطني العام الى ادريس السنوسي 7 فبراير 1948 وكذلك عبد المولى الحرير , المرجع السابق , ص 10-11 .
- 45- محمد بشير المغيربي , المرجع السابق , ص . 54 .
- * تمثلت هذه التغييرات في قبول إيطاليا في اللجنة السياسية للام المتحدة لتدلي برأيها في الدفاع عن مستعمراتها السابقة , وقد اقترح مندوب باكستان قبول وفود من أهالي هذه المستعمرات لتدلي برأيها في الدفاع عن حقوقها الوطنية بغرض موازنة الأطراف .
- 46- وثيقة خاصة , جلسة المؤتمر الوطني العام , بنغازي 14 ديسمبر 1948 .



47- وثيقة خاصة , التقرير الذي بعث به الوفد البرقاوى الى ادريس السنوسي حول سفر الوفد لتمثيل برقة في الجمعية العمومية بهيأة الأمم المتحدة 1950.

48- وثيقة خاصة , محضر جلسة المؤتمر الوطني العام , أول مارس 1950 .

49- مجيد حذوري , المصدر السابق , ص . 194 .

* قسمت برقة إلى ثلاث مناطق انتخابية , بنغازي , درنة و الجبل الأخضر , وقسمت كل من هذه المناطق الثلاث إلى مناطق حضرية و قبلية , وأعطيت المنطقة الحضرية في بنغازي حق انتخاب ستة أعضاء وفي درنة اثنان و المرج واحد , أما المناطق القبلية فقد أعطيت بنغازي خمسة عشر عضواً وكذلك الجبل الأخضر أما درنة فقد أعطيت احد عشر عضواً , وبذلك أعطى هذا التوزيع للمناطق القبلية تمثيلاً اكبر .

50- مجيد حذوري , المصدر السابق , ص 95-96 .